الأردن
تحليل الشراكات الإنسانية وتبادل القدرات ٢٠٢١

تم القيام بهذا التحليل اعتماداً على بيانات الشراكات المبنية على أساس المشاريع واسعة النطاق و المقدمة بسخاء من المانحين والأمم المتحدة، والشركاء الدوليون والمحليون من المنظمات غير الحكومية سخاء، إجراء هذا التحليل، وذلك لفهم الخطوط الأساسية للشراكات في الأردن، لاسيما فيما يتعلق بقضيتي التمويل الإنساني وتبادل القدرات، وذلك تماشياً مع أنشطة فريق عمل توطين (محلية) العمل الإنساني التابع لمنتدى الشركاء الإنسانيين، ودعماً للنهوض بأجندة المحلية الإستراتيجية في البلاد.

لمحة عن شركاء العمل الإنساني

١٠ وكالات أمم متحدة
معنية بالشؤون الإنسانية بصورة رئيسية

٥٤ منظمات غير حكومية دولية

٨٦ من المنظمات غير الحكومية المحلية
الشريكة مع الجهات الفاعلة من المنظمات غير الحكومية الدولية/الأمم المتحدة

التمويل في الشراكات

٧٧٥ مليون إجمالي التمويل

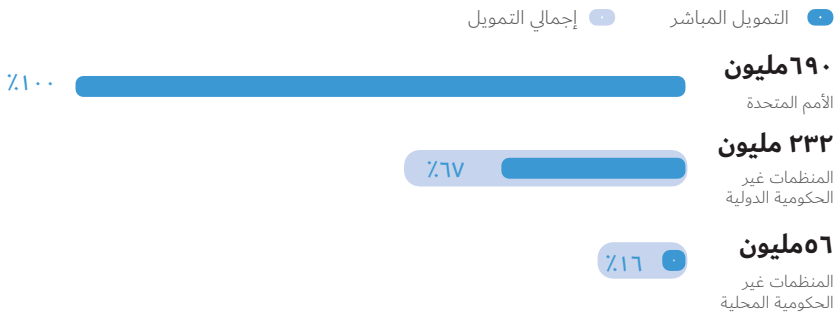

تمر الأغلبية العظمى من مبالغ التمويل الإنساني الذي يدخل الأردن بقيمة ٧٧٥ مليون دولار أمريكي من خلال الأمم المتحدة أولاً، كما يأتي هذا التمويل بصورة مباشرة.

تمر ما قيمته ٢٣٢ مليون دولار أمريكي من التمويل من خلال المنظمات غير الحكومية الدولية. أما ثلثا تمويل هذه المنظمات، فيأتي من المانحين مباشرة، فيما يأتي الباقي من خلال شراكات مع الأمم المتحدة.

ومن أصل ٥٦ مليون دولار المخصصة لتمويل المشاريع الإنسانية والتي تتلقاها المنظمات غير الحكومية الأردنية من شراكات المانحين الدوليين/المنظمات غير الحكومية الدولية/الأمم المتحدة الخاضعة للتقييم[1]، فإن أغلبيتها العظمى (٨٣ بالمئة) تأتي من خلال شراكات ثنائية مع وكالات الأمم المتحدة.

تأتي نسبة قليلة ملحوظة (١٢ في المئة) من تمويل المنظمات غير الحكومية المحلية الخاضعة للمسح بصورة مباشرة. أما الغالبية العظمى من تمويل المنظمات الحكومية هذه، فتأتي مباشرة من التمويل المشترك (الصندوق الإنساني الأردني، الذي يديره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا))، بينما يصدر الباقي عن المانحين الثنائيين. على المدى الطويل، يكمن الهدف في الوصول إلى قدر أكبر من العدالة في التمويل بين الشركاء الوطنيين والدوليين، مع زيادة كفاءة التمويل الذي يأتي من المنح الفرعية المتناقصة.

وشكلت الشراكات مع المنظمات غير الحكومية الدولية ما نسبته (خمسة بالمئة) من التمويل الآخر الذي تتلقاه شراكات المنظمات غير الحكومية المحلية.

تمويل مباشر للمنظمات غير الحكومية المحلية

بالملايين

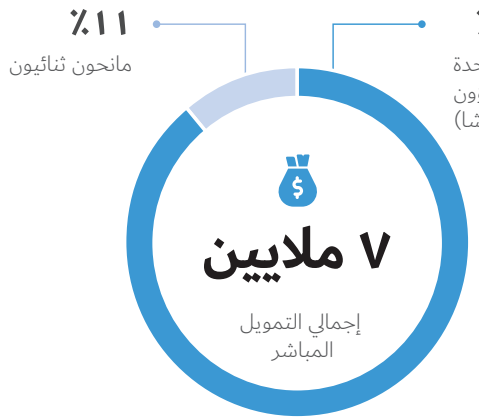

للتواصل: OCHAJordan@un.org

المصادر: المانحون الإنسانيون، والأمم المتحدة، ووكالات المنظمات غير الحكومية؛ وخدمة التتبع المالي، ومجموعة المانحين للأعمال الإنسانية، ومنتدى المنظمات غير الحكومية الدولية في الأردن (جيف)، وتحالف (جوناف)، والفريق العامل بين القطاعات، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة

www.unocha.org

ميزانيات الشراكات

تُنفذ معظم الشراكات بميزانيات تتراوح في حجمها من صغيرة إلى متوسطة إذ تبلغ قيمة سبع من أصل كل عشر ميزانيات أقل من ٢٥٠ ألف دولار لكل منها.

كانت جميع شراكات المنظمات غير الحكومية الدولية-المحلية ضمن القطاع الصغير إلى متوسط الحجم بما قيمته أقل من ٢٥٠ ألف دولار.

تتركز منح المانحين الثنائيين بشكل واسع ضمن مدى الميزانيات الأصغر حجماً، أي تكون ست من أصل ثمان منها بقيمة أقل من ٢٥ ألف دولار لكل منها.

على الرغم من ذلك، فإن أقلية كبيرة من شراكات المنظمات غير الحكومية الدولية-المحلية (تقريبًا واحدة من كل عشر شراكات) تتضمن استيعاباً ناجحا من منظمة غير حكومية محلية لتمويل مشاريع فردية تتراوح قيمتها من مليون وحتى ٥ ملايين دولار أمريكي. لأغراض المقارنة، تعد أموال المشاريع هذه أكبر من متوسط الميزانية السنوية لمعظم المنظمات غير

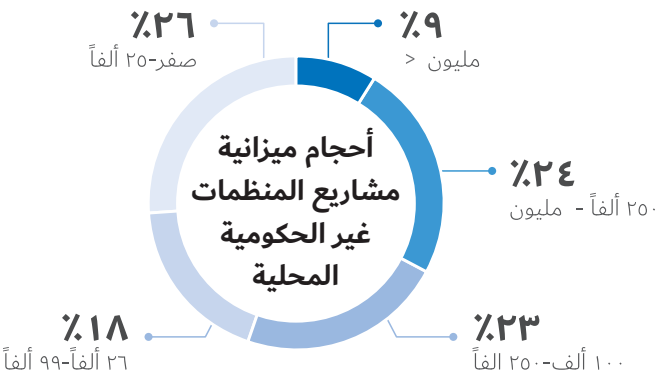

الحكومية الدولية في البلاد. إن شراكات المشروع الكبيرة هذه هي عبارة عن جميع الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية على الرغم من أن وكالات الأمم المتحدة تمتلك شراكات ضمن جميع فئات حجم ميزانية المشروع.

مدة الشراكات

بين الشركاء الدوليين والمحليين

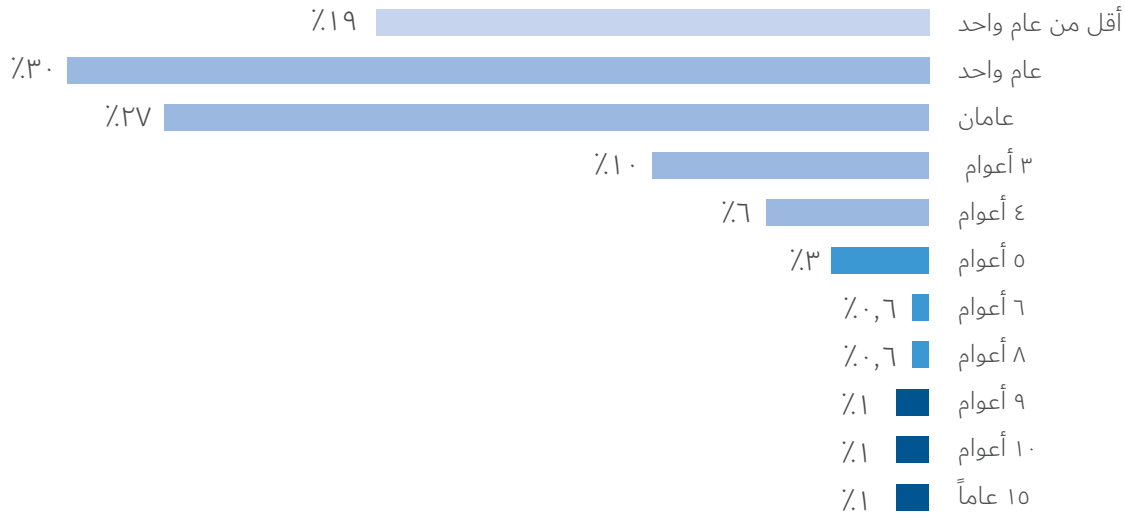

المنظمات التي يكون تعزيز حقوق المرأة ضمن ولايتها الرئيسية وتركيزها الأساسي*

أثرت أوجه عدم المساواة على أساس النوع الاجتماعي التي طال أمدها بشدة على الوضع السياسي، والاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات في الأردن. منذ زمن طويل، أدرك الناشطون والمدافعون عن حقوق المرأة في الأردن ضرورة معالجة أوجه عدم المساواة هذه من خلال الأنشطة والبرامج المخصصة لذلك. لهذا السبب، فإن جزءاً كبيراً من المنظمات غير الحكومية المحلية في هذا التحليل يركز بصفة أساسية على تعزيز حقوق المرأة، بما في ذلك الرئيس المشارك للفريق العامل على محلية العمل الإنساني، وعلى مستوى تمثيل الصندوق المشترك للمساعدة الإنسانية.

تعزز فرادى المنظمات حقوق المرأة من خلال برامج مختلفة: كتقديم المساعدة القانونية، ودعم سبل المعيشة، والتعليم والحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي، والزواج المبكر وغيرها. إلا أنه، غالباً ما تشارك المنظمات المحلية المعنية بحقوق المرأة وبشكل خاص معرفة وافية خصيصاً متأصلة في وقائع التشريعات المحلية، والعوائق الاجتماعية

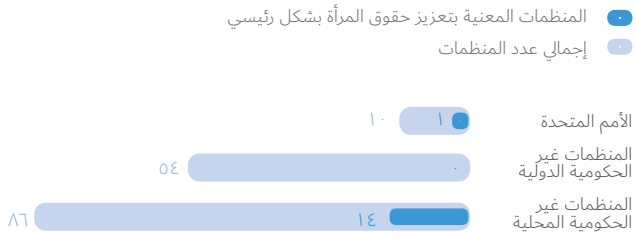

والثقافية التي تحد من المساواة بين الجنسين. إن هذا عنصر مهم من خدمة السكان المتضررين المتأثرين بأوجه الضعف المتداخلة بشكل فعال. على الرغم من وجود كيان واحد مخصص/متخصص يعمل على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة داخل منظومة الأمم المتحدة، تركز العديد من وكالات الأمم المتحدة بشدة على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات التي ينبغي الاعتراف بها وتعميقها. يلزم إجراء المزيد من التحليل لتحديد مدى استجابة جميع وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية للنوع الاجتماعي حتى وإن لو لم تكن منظمات مخصصة/متخصصة في حقوق المرأة.

* تقييمات هيئة الأمم المتحدة للمرأة -الأردن كونها منظمة متخصصة في حقوق المرأة

تبادل القدرات في الشراكات

تسري عملية تبادل الخبرات والقدرات في اتجاهين. ولا يقتصر تبادل القدرات على مجال التدريبات فقط ويمكن له أن يشمل المزيد من الإرشاد غير الرسمي والمناصرة المشتركة وما إلى ذلك، إلا أن التدريب على بناء القدرات في مجال الرقابة المالية على سبيل المثال ، عنصر أساسي ومرغوب بالقدر نفسه في العديد من الشراكات.

غالبًا ما تكون المخاطر هي العقبة الأكثر تحديدًا أمام محلية العمل الإنساني أو توطينه من قبل الشركاء الدوليين، إلا أن واحدة فقط من كل خمس شراكات لديها عنصر أكثر جدية في بناء القدرات.

ويحدد الشركاء الدوليون والوطنيون على حد سواء عنصر الإرشاد أو التجسيد أو أي عنصر آخر من عناصر بناء القدرات الأطول أمداً، يقدمه شخص يتمتع بالخبرة التقنية باستخدام اللغة العربية، وذلك في مجال يحدده الطرفان، باعتباره أكثر الأنواع تأثيراً. تشير استدامة الشراكات إلى فرصة لم يتم انتهازها. فالغالبية العظمى (٥:٤) من الشراكات الدولية المحلية متعددة السنوات و٥:٢ منها هي من تلك طويلة الأجل (من ثلاثة إلى ١٥ عاماً)، التي ينبغي أن تتيح وقتاً كافياً للتعرف المشترك على المجالات التي تستهدف تبادل القدرات/التدريب وتنفيذها بطريقة تفضيلية.

حدد الشركاء كلاً من نقص التمويل المخصص لبنود ميزانية بناء القدرات والافتقار إلى المعرفة بأفضل الممارسات في تقديم بناء القدرات على أنها عقبات رئيسية أمام توسيع بناء القدرات، بدلاً من عدم اكتراث الشريك.

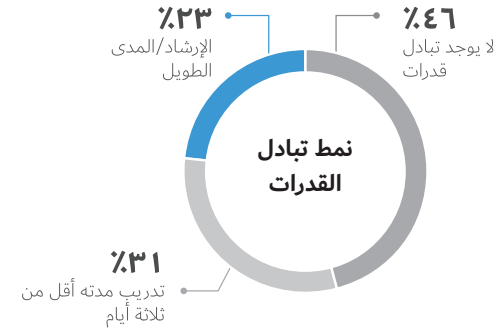

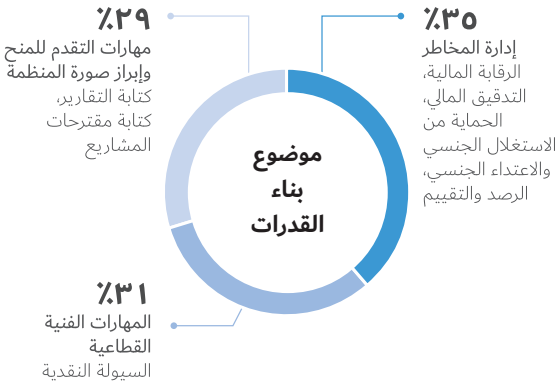

نماذج من الميدان

- قامت الوكالات الرائدة في تنسيق القطاع الفرعي للعنف المبني على النوع الاجتماعي بتمويل بناء قدرات الفرق العاملة المعنية بالقطاع، والتي يكون جميع شركاء القطاع، الدوليون والمحليون منهم، مؤهلين لها (وذلك في حالة العنف المبني على النوع الاجتماعي)، مع مرفق مخصص للمتابعة لمدة ستة أسابيع أخرى بواقع عقد الإرشاد الفردي مع المنظمات المنفردة، عند الطلب، بحيث تكون هذه الجلسات مع ذات المدرب ثنائي اللغة، والذي هو الخبير الأردني المتخصص في هذا المجال.
- تمتلك مؤسسة نهر الأردن مركزاً مخصصاً لبناء قدرات المراكز التابعة لها إلى جانب قدرات منظمات المجتمع المحلي الأصغر الشريكة معها.
- دخلت اليونيسف في شراكة مع الفرع المحلي لمدقق الحسابات الدولي الخاص بها التابع للقطاع الخاص (شركة بي دبليو سي) لتنفيذ بناء القدرات الثنائي على مدى عدة أشهر من حيث تعزيز آليات الرقابة المالية لواحد من شركائها الإستراتيجيين من المنظمات غير الحكومية المحلية على المدى الطويل وذلك ضمن هذا المجال من التركيز المرغوب فيه والذي حدده الطرفان.
- جهود المناصرة المشتركة رفيعة المستوى بين منتدى المنظمات غير الحكومية الدولية في الأردن (جيف) والتحالف الوطني الأردني (جوناف) في مؤتمر بروكسل الخامس.

التنسيق

تحظى المنظمات غير الحكومية المحلية بتمثيل عددي جيد ضمن مجموعات عمل القطاعات و القطاعات الفرعية في الأردن، وذلك جنباً إلى جنب مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية. ومع الوصول المتزايد إلى خدمات ترجمة الاجتماعات، فإن الرئاسة المشتركة للفريق العامل على المنظمات غير الحكومية المحلية والتنسيق على أساس المنطقة، ستواصل جعل المشاركة الكمية في التنسيق أكثر جدوى من الناحية النوعية. تجدر الإشارة إلى أن عضوية الفرق العمل القطاعية في الأردن تقتصر بحكم التعريف على الوكالات العاملة مع اللاجئين السوريين، ذلك أن إنشاء الفرق العاملة هذا قد جاء في إطار آلية تنسيق الاستجابة للاجئين في سوريا.

ولا يأتي عدد المنظمات غير الحكومية المحلية العاملة في القطاع دون التنسيق مع الفريق العامل نتيجة المراقبة أو الاستبعاد المرتبطين بمحليتها. بدلاً من ذلك، تعمل هذه المنظمات غير الحكومية المحلية في مشاريع في القطاع وحصرياً مع حالات إنسانية أخرى بخلاف اللاجئين السوريين، على سبيل المثال: الأردنيون وحدهم، واللاجئون الفلسطينيون وغيرهم من اللاجئين غير السوريين أو المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل.

مشاركة الفريق العامل المعني بقطاع اللاجئين

لكل قطاع

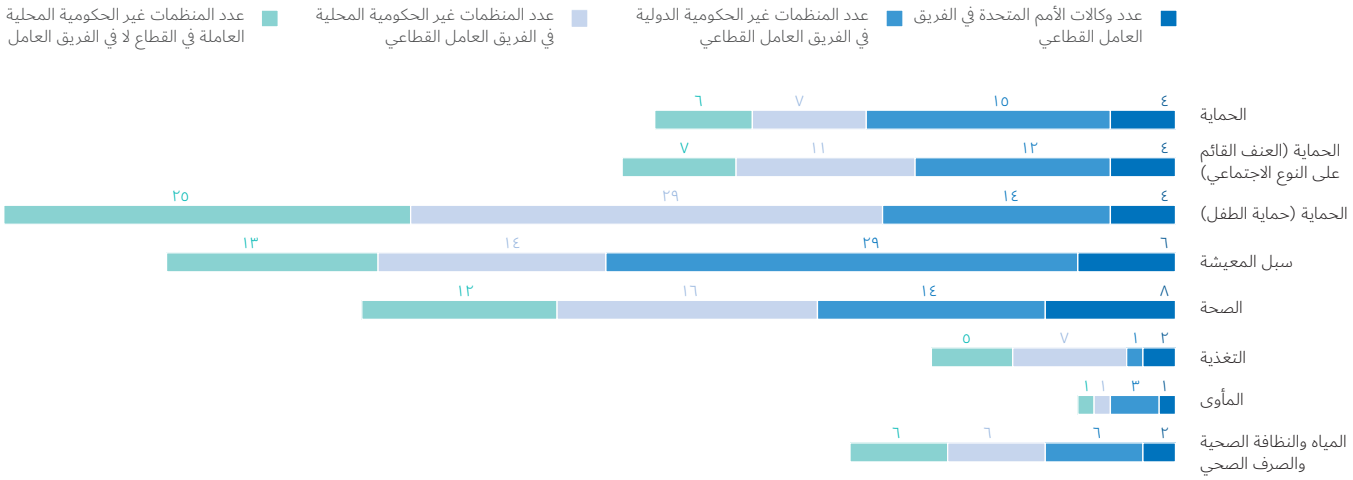

تمتلك القطاعات الإنسانية على مستوى العالم، وعن قصد، قيادة موحدة دائمة، تتولاها وكالة الأمم المتحدة المتخصصة، بينما تتناوب على القيادة المشتركة، بالانتخاب من داخل أعضاء القطاع. ومن بين القيادات المشاركة في القطاع، كثفت المنظمات غير الحكومية المحلية جهودها بقوة لملء هذه الأدوار، إذ تولت ثلاثة من أصل ١٣ منصباً قيادياً في القطاع والقطاع الفرعي في الأردن، وهي أقل بقليل من المناصب الخمسة التي تشغلها وكالات الأمم المتحدة والمناصب الخمسة التي تشغلها المنظمات غير الحكومية الدولية على التوالي.

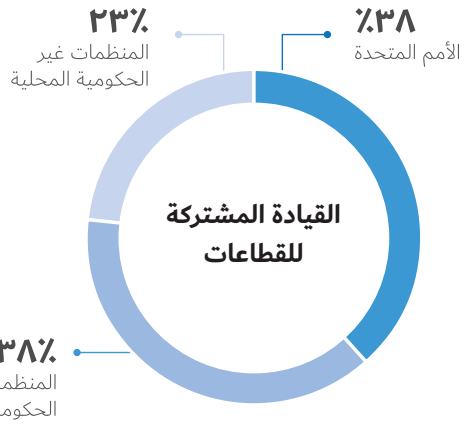

٤ من أصل ٦

من اجتماعات منتدى الشركاء الإنسانيين التي تضمنت مناقشات إستراتيجية قادها أو شارك في قيادتها ممثلو المنظمات غير الحكومية المحلية.

وعلى الصعيد الاستراتيجي لصنع القرار في مجال تنسيق الشؤون الإنسانية ، شملت أربعة من أصل ستة من اجتماعات منتدى الشركاء الإنسانيين في عام ٢٠٢١ مناقشات إستراتيجية قادها أو شارك في قيادتها ممثلو المنظمات غير الحكومية المحلية.

١.أُخذ إجمالي تمويل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية في الأردن من منتدى المنظمات غير الحكومية الدولية في الأردن (جيف)/خدمة التتبع المالي ويمثل أرقامًا كاملة وشاملة وإحصاءات مشتقة. فيما يتعلق برسم خرائط تمويل المنظمات غير الحكومية المحلية، قدمت جميع وكالات الأمم المتحدة العشر ذات البرامج الإنسانية بيانات كاملة عن الميزانية على مستوى المشروع بشأن الشراكات. بالإضافة إلى ذلك، جُمعت البيانات من ستة مانحين ثنائيين في المجال الإنساني (وزارة التنمية الدولية البريطانية، ومكتب السكان واللاجئين والهجرة، وهولندا، وسويسرا، وألمانيا، والمكتب الأوروبي للمساعدات الإنسانية) و١٤ من أصل ٤٢ منظمة غير حكومية دولية ضمن منتدى (جيف). وعلى هذا النحو، ما تزال بيانات الشراكة الدقيقة بين المنظمات غير الحكومية الوطنية والمنظمات غير الحكومية الدولية خاصة مجرد بيانات أولية على الرغم من أن الاتجاهات المذكورة ما تزال دقيقة (والمعروف بأنه حتى لو كان تمويل المنظمات غير الحكومية الدولية ٣ أضعاف ما تم تسجيله، فسيظل هذا التمويل المساهم الأصغر في تمويل المنظمات غير الحكومية الوطنية، وذلك بعد التمويل المقدم من الجهات المانحة الثنائية).